

## السؤال الأول: ضع علامة X في العبارة الصحيحة \_\_\_\_\_ 2,5

X	يهدف التدقيق الاختباري لتأكد من مدى صحة نظام الرقابة الداخلية في البنك
X	يكون التدقيق الكامل اختباري إذا تم فحص جميع القیوم والدفاتر و السجلات المحاسبية و المستندات
X	يتم تعيين المدقق الخارجي في شركات الأموال من طرف رئيس مجلس إدارة الشركة
X	يقوم التدقيق الخارجي بجمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة لتحقيق أهداف المهمة و الكشف عن المخالفات و انحرافات التي قد تحدث.
X	لا يكفي إلمام المدقق بالجانب المحاسبي فقط بل يتطلب منه الأمر الإلمام بجوانب معرفية وتقنية أخرى تتصل بنشاط المنظمة.

السؤال الثاني \_\_\_\_\_ 2,5: تتمحور مهمة التدقيق في مجملها حول إبداء الرأي، الذي يجب أن يتميز بالاستقلالية والحياد، مع إتباع المنهجية العلمية والكفاءة والخبرة، وفي حال أمتنع المدقق عن إبداء الرأي عليه أن يوضح سبب ذلك وبشكل إجباري، ناقش هذه الفكرة.  
الجواب الثاني:

لقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين أربعة معايير تحكم إعداد التقارير المراجعة، والمعيار الرابع خاص بالتعبير عن الرأي: عند إعداد التقرير يعد أكثر المعايير تعقيدا فهو يتضمن ثلاث عبارات هامة وهي: "يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة كما قد يتمتع كلية عن إبداء هذا الرأي." " في حالة الامتناع عن إبداء الرأي على المراجع توضيح أسباب امتناعه"، وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع فيها بالقوائم المالية فإن تقرير المراجعة يجب أن يتضمن خصائص فحص المراجع و درجة المسؤولية التي يتحملها عن ما تم تسجيله من ملاحظات عن التسجيل المحاسبية ومدى صحتها ومصداقيتها القانونية والامتناع معناه إما عدم توفر أدلت الإثبات لديه أو عدم تمكنه من الوصول إليها أو لأنعدامها وتبقى أسباب الامتناع عن إبداء الرأي غير مبررة حتى يتم الموافقة عليها من الهيئة التي طالبت بإعداد التقرير سواء من المؤسسة ذاتها أو من هيئة خارجية.

السؤال الثالث: \_\_\_\_\_ 5ن يقوم البنك التجاري في العادة بإعداد تقرير رقابة داخلية واحد في السنة على الأقل حول ظروف ممارسة نشاطه ثم يقدمها لهيئة مجالس الإدارة ماذا تتضمن هذه التقارير، ومن يستفيد منها.  
الجواب عن السؤال الثالث:

مبين إجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي: فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي والتحقق من القيام بالمسؤوليات. ثم تقييم إلتزام البنك بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر، وتقييم مدى الوثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية، وتقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات. كما يقوم بتقييم مدى إستمرارية وموثوقية نظم المعلومات الإلكترونية، والتحقق من سير العمل في أقسام ودوائر البنك بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل. وإن إعداد تقرير حول ظروف ممارسة الرقابة الداخلية يتضمن على وجه الخصوص ما يأتي:

- وصف التعديلات الهامة التي تم إجراؤها في إطار تنظيم جهاز الرقابة الداخلية وفي مختلف أنظمة الرقابة خلال الفترة قيد الدراسة.
- وصف أهم الأعمال المنقذة في إطار الرقابة الدائمة؛
- جرد التحقيقات المنجزة من الرقابة الدورية وأهم استنتاجاتها المتعلقة خاصة بالنقائص المسجلة و الإجراءات التصحيحية.
- وصف ظروف تطبيق الإجراءات الموضوعية فيما يخص النشاطات الجديدة؛
- عرض أهم الأعمال المقررة والمتعلقة بالرقابة الداخلية.

-السؤال الرابع: \_\_\_\_\_10ن تشكل الرقابة على الحسابات البنكية اهتمام المساهمين، وكل من له مصلحة، فقد حدد القانون 07-11 و النظام رقم 09-04 ، والنظام 09-05 ، والنظام 09-11 تسمح بتجسيد أعمال تثبت التسجيلات المحاسبية فماهي هذه الأعمال التي ألزمت بها الإدارة المحاسبية للبنك و المدقق الداخلي أوالخارجي للبنك

#### الجواب عن السؤال الرابع:

تحول السلطة نقدية في الميادين المتعلقة بالمقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة التطور الحاصل على الصعيد الدولي في هذا الميدان، وكذا كفاءات وآجال تبليغ الحسابات والبيانات المحاسبية الإحصائية والوضعيات لكل ذوي الحقوق، لاسيما منها بنك الجزائر حيث يقوم التنظيم المحاسبي على إتباع القواعد المحاسبية أي المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، فالبنوك والمؤسسات المالية مطالبة بأن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11، أما العمليات المتعلقة بالعملات الصعبة والسندات فهي تخضع لقواعد خاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي. لذلك يجب أن توفر ضمان وجود مجموعة من الإجراءات تسمى مسار التدقيق والتي تسمح بما يأتي:

- إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني؛

- إثبات كل معلومة بواسطة وثيقة أصلية، بحيث يمكن من خلالها الرجوع بواسطة مسار متواصل إلى وثيقة تلخيصية والعكس صحيح

- إثبات أرصدة الحسابات عند تواريخ إقفالها عن طريق البيانات المناسبة؛

- تفسير تطور الأرصدة من إقفال محاسبي إلى آخر وذلك بالاحتفاظ التي أثرت على البنود المحاسبية.

زيادة على ذلك فقد الزم نص المادة 7 من النظام رقم 09-05 المتعلق التي بإعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، بوجوب نشر الكشوفات المالية خلال الأشهر السنة تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية والإجبارية، وهذا وفقا لنص المادة 103 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.